الأمم المتحدة

S/PRST/2017/2

مجلس الأمن

Distr.: General
20 January 2017
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٨٦٨، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“:

”يحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2016/1072) ويرحب بالإحاطة التي قدمها يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد ابن شمباس.

”ويرحب مجلس الأمن برسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ ومرفقها بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات، من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص ويتطلع إلى الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة الجارية التي يقوم بها المكتب في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلام والأمن، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وكذلك تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية التي حدثت مؤخراً في عدة بلدان في غرب أفريقيا، ولا سيما إجراء انتخابات حرة وسلمية في كابو فيردي وغانا، ونتائج الحوار السياسي في غينيا. ويرحب مجلس الأمن بالخطوات المتخذة

200117 200117 17-00923 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لاستحداث وتطبيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية في بنن وبوركينا فاسو والسنغال وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع سلطات بوركينا فاسو، لتجريب نهج جديد في بناء السلام ومواصلة الجهود الرامية إلى إحلال السلام في البلاد، بما في ذلك وضع إطار استراتيجي للمساعدة في تدعيم الاستقرار في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية. ويشجع مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على دعم بناء السلام ومواصلة الجهود الرامية إلى إحلال السلام في البلدان الأخرى في غرب أفريقيا حيث لا تزال المكاسب الديمقراطية هشة، وذلك باتباع النهج الشامل المشترك بين وكالات للأمم المتحدة في بوركينا فاسو.

”ويرحب مجلس الأمن بالعمل الجاري الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية والسلام والأمن، وفي هذا الصدد، يرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في ليبريا ونيجيريا.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيانه الصحفي (SC/12616) وبيان رئيسه (S/PRST/2016/19) وقراره ٢٣٣٧، ويعرب عن ترحيبه وتفاؤله إزاء القرار الذي اتخذته بشأن الحالة السياسية في غامبيا هيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها العادية الخمسين المعقودة بأبوجا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويرحب بالقرارات التي اتخذها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٤٤، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبإعلانه الصادر عن جلسته ٦٤٧، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بأن الاتحاد الافريقي سيكفُّ اعتباراً من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عن الاعتراف بالرئيس المنتهية ولايته، يحيى جامع، بصفته الرئيس الشرعي لجمهورية غامبيا. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى الممثل الخاص أن يواصل، بواسطة مساعيه الحميدة، تيسير التفاعلات والمفاوضات الهادفة إلى ضمان انتقال سلمي للسلطة من الرئيس المنتهية ولايته، يحيى جامع، إلى الرئيس أداما بارو.

”ويعرب مجلس الأمن عن مخاوفه من انتشار التطرف العنيف، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، والتهديدات الإرهابية في المنطقة وارتباطها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، يدين مجلس الأمن بشدة كل الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في المنطقة، وبخاصة في منطقة حوض بحيرة تشاد، لا سيما على

أيدي تنظيم بوكو حرام. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك معالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بوجه خاص من الهجمات على المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون لهذا العنف الإرهابي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى التخفيف من العواقب الأمنية والإنسانية والإنمائية لعمليات تنظيم بوكو حرام. ويحيط مجلس الأمن علماً بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على المشاركة في هذه القوة لمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق العسكريين في المنطقة، وعدم توفير الملاذ لتنظيم بوكو حرام، وتهيئة الظروف التي تمكِّن من وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل استعادة الأمن المدني وسيادة القانون في المناطق المحرَّرة. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والشركاء المتعددي الأطراف على تقديم الدعم للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لضمان تفعيلها على الوجه الأكمل، بما في ذلك توفير الطرائق الكفيلة بزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية على نحو فعال وفي الوقت المناسب من أجل تعزيز الجهود الجماعية في المنطقة لمحاربة تنظيم بوكو حرام، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً. ويشدّد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج كلّي لإضعاف تنظيم بوكو حرام ودحره، بما في ذلك القيام بعمليات أمنية منسّقة وفقاً للقانون الدولي المنطبق، إلى جانب بذل جهود مدنية معزَّزة من أجل تحسين الحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق المتضرّرة. وفي هذا الصدد، يعرب مجلس الأمن عن بالغ أسفه للحادث المأساوي الذي وقع في ران بشمال شرق نيجيريا، في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأسفر عن مقتل العديد من المدنيين، من بينهم نازحون وعاملون في مجال المساعدة الإنسانية. ويحث مجلس الأمن حكومة نيجيريا على التعجيل بالتحقيق في هذا الحادث، ويذكِّر بواجب جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بأن تمتثل امتثالا صارماً للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة التي تسببها الأنشطة التي يقوم بها تنظيم بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى القيام فوراً بدعم تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بما في ذلك الاستجابة لنداء الأمم المتحدة من أجل منطقة حوض بحيرة تشاد. ويحث أيضاً الحكومات الإقليمية على تيسير وصول المنظمات الإنسانية والعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على إيجاد خيارات ممكنة لإيصال المعونة.

”ويعرب المجلس عن استمرار قلقه من القرصنة في خليج غينيا، وكذلك الاتجار بالمخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ويشدد على ضرورة تعزيز مكافحة الأنشطة الإجرامية في المنطقة دون الإقليمية.

”ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأخذها زمام المبادرة لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشجع على مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات المعنية من أصحاب المصلحة على تعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي للتحديات التي تواجه الحوكمة الرشيدة.

”ويشيد مجلس الأمن بالعمل الذي يقوم به المكتب بالاشتراك مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرب مجلس الأمن عن استمرار التزامه بالعمل على نحو وثيق مع هذه المنظمات من خلال المكتب من أجل تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي بغية التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود ومنع انتشار الإرهاب. وترحب هذه المنظمات، في هذا الصدد، بالمساعدة المقدمة من المكتب إلى الجهود التي تبذلها مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ إطارها الإقليمي لإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، وتعزيز اتخاذ نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة.

”ويلاحظ مجلس الأمن جهود التعاون المبذولة بين المكتب ولجنة بناء السلام، ويشجع على مواصلة التعاون الوثيق والفعال دعماً للسلام المستدام في المنطقة.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي، بوسائل منها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء.

”ويشجع مجلس الأمن على إحراز مزيد من التقدم من جانب منظومة الأمم المتحدة وشركائها في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بأساليب منها تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية والسياسية التي تعرقل الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، ويؤكد من جديد التزامه المستمر بالتصدي لهذه التحديات، التي ترتبط بالمسائل الإنسانية والإنمائية، فضلا عن الآثار الضارة للتغيرات المناخية والبيئية، وفي هذا الصدد، يُبرز ضرورة توفير الاستراتيجيات المناسبة لعمليات تقييم المخاطر وإدارتها في ما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ.

”ويرحب مجلس الأمن باختتام التقييم المستقل لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى المكتب أن يضطلع بالتنسيق مع دول منطقة الساحل وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لتوفير القيادة والإرشادات والتوجيهات الاستراتيجية إلى منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية المتكاملة، بما في ذلك محور تركيزها المواضيعي وترتيبات تنسيقها وشراكاتها وتوزيع المسؤولية عنها بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر.

”ويطلب مجلس الأمن إلى المكتب الإسهام في الجهود الرامية إلى إدامة المشاركة الدولية عن طريق إعادة تنشيط التزامات ومبادرات جميع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة، بما فيها بلدان المنطقة، ومختلف الآليات الإقليمية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ويشدد، في هذا الصدد، على أهمية الدور التنظيمي الذي تقوم به لجنة بناء السلام في جهود بناء السلام، ومن ثم القيام، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة،

بحشد التزام أقوى وإقامة شراكة أمتن بين منظومة الأمم المتحدة وبلدان الساحل وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين، بهدف تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة، وتكييف الاستراتيجية مع الاحتياجات المتغيرة للمنطقة.

”ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى المكتب أن يقدم الدعم اللازم إلى منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وأمانته الفنية وكذلك إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه القيام برصد التقدم المحرز بصفة دورية، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم في التقرير المنتظم المقبل المقرر عرضه في تموز/يوليه ٢٠١٧ معلومات عن الجهود التي يبذلها المكتب في ما يتعلق بالجوانب التالية من ولايته المتصلة باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل: (أ) اتساق الجوانب السياسية والبرنامجية في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ (ب) وترشيد وتنسيق مبادرات الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة في منطقة الساحل، بهدف كفالة تصديها لما يستجدُّ من مصاعب في المنطقة؛ (ج) والتوجيه والقيادة لمشاركة منظومة الأمم المتحدة وشركائها بوجه عام بهدف تحقيق الهدف العام للاستراتيجية؛ (د) وتعزيز تنفيذ المشاريع الرئيسية التسعة للاستراتيجية المتكاملة وتقييم أثرها؛ (هـ) وكفالة الاعتناء بجميع ركائز الاستراتيجية المتكاملة، والثغرات في التمويل.“